

## تجربة المملكة العربية السعودية في جمع وتوزيع أموال الزكاة ودورها في تحقيق التكافل الاجتماعي The Kingdom of Saudi Arabia's experience in collecting and distributing Zakat funds and its role in achieving social solidarity

<sup>1</sup> رقية بوحيدر

1. مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيبل، bouhider\_roukia@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/05/04

تاريخ الاستلام: 2020/04/24

### Abstract :

Zakat is an obligatory payment required from Muslims according to the sharia and forms one of the five pillars of Islam; It aims to reduce poverty and inequality. For most Muslim countries, the payment of zakat has been left to the citizen, while in Saudi Arabia the collection of zakat is regulated by legislation and the General Authority of Zakat & Tax has been created which administers and collects Zakat from commercial entities. Despite the challenges it faced, a growing amount of Zakat funds has been gathered and transferred to the Agency Secretary for Social Security. Social Security distributes Zakat funds by offering a monthly pension for the poor and low-income individuals, and improving their level of live by a complementary support program, and introducing the projects for peoples who are able to work. Despite the efforts of Social Security to reduce poverty, they need a great deal of support and development and the spread of Takaful awareness.

**Keywords:** Zakat, Social solidarity, Saudi Arabia.

### المخلص:

الزكاة فريضة دينية على الأغنياء لصالح الفقراء في المجتمع الإسلامي أوجبها الله على كل مال توفرت فيه شروط معينة. تعمل على التقليل من حدة الفقر والتفاوت الطبقي؛ ولهذا نجد من الدول من حاولت الاعتناء بهذه الفريضة وتنظيمها جمعاً وتوزيعاً. وتعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الإسلامية في الفترة المعاصرة التي سنت قوانين تلزم بدفع الزكاة، وأنشئت لذلك هيئة الزكاة والدخل التي تتولى جمع زكاة عروض التجارة بصفة إلزامية. ورغم النقائص والمشاكل التي تعترض عملها إلا أنها تجمع حصيلة متزايدة من أموال الزكاة، توجه إلى وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي، وهي هيئة حكومية تتولى توزيع أموال الزكاة، عن طريق تقديم معاشات شهرية للفقراء ومحدودي الدخل، مع تدعيمها ببرامج تكميلية لرفع المستوى المعيشي لهم، وكذلك تنفيذ مشاريع إنتاجية لصالح المستفيدين القادرين على العمل. ورغم ما تقوم به هذه الهيئة من جهود في سبيل التقليل من الفقر إلا أنها ما زالت تحتاج إلى الكثير من الدعم والتطوير ونشر الوعي التكافلي.

**الكلمات الدالة:** الزكاة، التكافل الاجتماعي، السعودية.

### مقدمة

إن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وقد كان لها شأن كبير في العصور الأولى لظهوره حيث تم إنشاء بيت مال المسلمين الذي كان يقوم بجمع أموال الزكاة بمختلف أنواعها إضافة إلى باقي إيرادات الدولة الإسلامية، ثم يقوم بتوزيعها على مستحقيها مما نص عليهم القرآن الكريم. غير أنه بتواتر القرون وضعف وابتعاد المسلمين عن تطبيق تعاليم الدين الإسلامي، وتعرضهم للغزو الغربي الاستعماري تخلت أغلب الدول الإسلامية عن تطبيق فريضة الزكاة بشكل رسمي وبقيت تخضع لمدى التزام الفرد لدينه. حيث كل فرد له الحرية

في كيفية إخراجها. وقد ظهرت عدة محاولات في الفترة المعاصرة لإحياء هذه الفريضة، وكثر الحديث عن مصارفها ومدى إمكانية تكييفها مع مستجدات العصر، حيث تغير معنى الكثير من المصطلحات وظهرت مظاهر جديدة للفقر والحاجة لم تكن موجودة في صدر الإسلام الأول؛ وهو ما أثار جدلاً فقهيًا واسعًا حول مختلف مصارف الزكاة. ولن نخوض في هذا الجدل، بل سنركز في هذا البحث عن تجربة واقعية لكيفية جمع وصرف أموال الزكاة على مستحقيها، وهي تجربة المملكة العربية السعودية، والتي أنشئت هيئة خاصة لجمع الزكاة الإلزامية على بعض أنواع الأموال، وهيئة أخرى تقوم بتوزيعها على مستحقيها هي وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي والتي تعمل على خلق التكافل بين الأغنياء والفقراء.

**إشكالية الدراسة:** كيف تساهم عملية جمع وتوزيع الزكاة في المملكة العربية السعودية في تحقيق التكافل الاجتماعي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية فلا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الخصائص المميزة لتجربة جمع أموال الزكاة في المملكة العربية السعودية؟

- ما هو دور وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي في توزيع أموال الزكاة؟

- ما هي إيجابيات وسلبيات تجربة جمع الزكاة وتوزيعها في المملكة العربية السعودية؟

**فرضيات الدراسة:** من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ننطلق من الفرضيات التالية:

- إن فرض إلزامية بعض أنواع الزكاة من قبل الدولة هو الذي مكن من جمع حصيلة معتبرة من قبل هيئة الزكاة والدخل توجه لوكالة الوزارة للضمان الاجتماعي من أجل توزيعها على مستحقيها؛

- تعتمد عملية التكافل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية على مجموعة من البرامج بالشكل الذي يهدف إلى ضمان استمرار العملية التكافلية على مدار السنة للحالات الضمانية.

**أهمية الدراسة:** تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الزكاة كفريضة ربانية واجبة على كل مسلم تتوفر في ماله شروط معينة، بما يمكن الاستفادة منها في تخفيف حدة الفقر والتفاوت الطبقي في المجتمعات المسلمة، إذ ما تم التمكن من وضع إطار مؤسسي لها بما يضمن تدفقات نقدية مستمرة تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي.

**الهدف من الدراسة:** إن الهدف من تناول تجربة المملكة العربية السعودية في جمع وتوزيع أموال الزكاة هو التعرف على إيجابياتها ونقائصها، وإبراز الدور الذي تلعبه هذه الفريضة في تحقيق التكافل الاجتماعي، من خلال المؤسسات التي تسهر على جمعها من المكلفين بها بصفة رسمية، وإعادة توزيعها على مستحقيها.

**منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول لإثبات أو نفي الفرضيات التي انطلقنا منها اعتمدنا على المنهج الوصفي للتعرف على التجربة السعودية في مجال جمع وتوزيع أموال الزكاة، وتبيان كيفية مساهمتها في تحقيق التكافل الاجتماعي ومساعدة الفئات الهشة في المجتمع، أما المنهج التحليلي فقد اعتمدنا عليه في عرض وقراءة مختلف المعطيات عن حصيلة الزكاة والمستفيدين منها خلال الفترة الممتدة ما بين

2019-2005. استعنا في انجاز هذه الدراسة على ما توفر لنا من مقالات ودراسات سابقة، إضافة إلى التقارير التي تنشر من قبل مختلف الهيئات المهتمة بالزكاة وتوزيعها في المملكة. تقسيمات الدراسة: شملت هذه الدراسة على العناصر التالية:

مقدمة

المحور الأول: عرض التجربة السعودية في مجال جباية الزكاة  
المحور الثاني: دور وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي في تحقيق التكافل الاجتماعي  
المحور الثالث: تقييم تجربة جمع وتوزيع أموال الزكاة في المملكة العربية السعودية  
خاتمة

### المحور الأول: عرض التجربة السعودية في مجال جباية الزكاة

نظرا للإرث الديني الذي تمثله المملكة العربية السعودية فقد كانت من أوائل الدول الإسلامية التي اهتمت بهذه الفريضة الربانية، وحاولت أن تنقلها من مجرد عبادة فردية إلى واجب والتزام له مؤسساته التي تنظمها.

### الفرع الأول: المراحل التي مر بها تشريع جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية

تعتبر أحكام الشريعة الإسلامية المرجع الأساسي لنظام جباية الزكاة في المملكة<sup>1</sup>، غير أن الإطار المؤسسي لجمع أموال الزكاة في المملكة يختلف حسب نوع المال المعني بالزكاة، وهناك عدة مراحل قد مرت بها جباية الزكاة في هذه الدولة حسب طبيعة الأموال التي خضعت لجباية الزكاة الرسمية، أي تجمع من قبل ولي الأمر في المملكة<sup>2</sup>:

- زكاة الأموال الباطنة: وهي الأموال التي لا تظهر للعيان، وتتمثل في ما يملكه الفرد من نقود وودائع وحسابات في البنوك، وعروض التجارة... الخ، وهناك خلاف فقهي ما بين مجيز لجبايتها من طرف ولي الأمر، وما بين داع لتركها لرب المال يؤديها كيفما شاء حفظا لسرية ماله وحفاظا منه على صلة الرحم من فقراء ومساكين وغيرهم... الخ، ولكن حتى هذا التعريف فيه اختلاف لأنه مع التطورات المعاصرة أصبحت أغلب الأموال، التي كانت تعتبر باطنه، يمكن رؤيتها ومعرفتها حتى مع عدم تصريح المالك بذلك نتيجة القوانين التي أصبحت تحكم الاقتصاديات المعاصرة كضرورة إمساك الدفاتر المحاسبية والتصريح بذلك<sup>3</sup>؛

- زكاة الأموال الظاهرة: وهي الأموال التي تظهر للعيان ويمكن مشاهدتها من طرف الآخرين، كالزروع والثمار والأنعام، وهذا النوع يمكن لولي الأمر أن يجمع زكاته ويوزعها على مستحقيها<sup>4</sup>.  
وقد مرت تجربة الزكاة في المملكة بالمراحل التالية<sup>5</sup>:

أ. المرسوم الملكي رقم 8634/8/2/17 في 1370/6/29 هـ ونص على أن تستوفى الزكاة من الأفراد والشركات الذين يحملون الرعوية السعودية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أما الأفراد والشركات الذين لا يحملون الرعوية السعودية فتؤخذ منهم ضريبة الدخل الصادرة بالمرسوم الملكي رقم 3321/28/2/17 وتاريخ 21 المحرم

1370هـ. وهذا الأمر لم يفرق بين زكاة الأموال الظاهرة وزكاة الأموال الباطنة، حيث تقوم الدولة بجبايتها دون تمييز؛

ب. المرسوم الملكي رقم 8799/28/2/17 الذي صدر في 8 رمضان 1370هـ، و هو تعديل للمرسوم الصادر بتاريخ 8634/28/2/17 الصادر بتاريخ 29 جمادى الثاني سنة 1370هـ لكي تستوفى من الرعايا السعوديين الزكاة الشرعية فقط، وتقتصر ضريبة الدخل على غير السعوديين، وبالنظر لأن الزكاة الشرعية أكثر من ضريبة الدخل، وبالنظر لرغبة السعوديين في أن يتولوا بأنفسهم توزيع قسم من زكاة أموالهم وعروض تجارتهم على ضعفاء ذوي القربى، والمساكين، ممن فرض الله الزكاة لهم. فقد نص المرسوم على أن الزكاة الشرعية المفروضة على النقود وعروض التجارة ربع العشر اثنان ونصف في المائة، فعلى بيت المال أن يستوفي ثمن العشر، أي واحد وربع في المائة، ويترك ثمن العشر الباقي للرعايا لإنفاقها بأنفسهم على المستحقين الذين فرض الله الزكاة لهم وحسابهم على الله، أمزكاة الأنعام وثمار الأرض تُستوفى من قبل الجهات المختصة كما كانت تُستوفى في السابق. ووفقاً لهذا المرسوم أصبحت الدولة تجبي زكاة الأموال الظاهرة كاملة، بينما تجبي نصف زكاة الأموال الباطنة والنصف الآخر يترك لرب المال ينفقه كيفما أراد؛

ت. المرسوم الملكي رقم 577/28/2/17 بتاريخ 1376/3/14هـ ونصّ على أنه: تُستوفى الزكاة كاملةً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء من كافة السعوديين على السواء، كما تُستوفى من الشركات السعودية التي يكون كافة الشركاء والمساهمين فيها من السعوديين، كما تُستوفى أيضاً من الشركاء السعوديين في الشركات المؤلفة من سعوديين وغير سعوديين. ونلاحظ أن هذا الأمر هو عودة للعمل بما جاء في المرسوم الملكي رقم 8634/8/2/17 في 1370/6/29؛

ث. المرسوم الملكي رقم 61 بتاريخ 1383/1/5هـ: وقضى بأن: تجبي الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها، والأفراد ممن يخضعون للزكاة. ويتبين من هذا المرسوم، والذي قبله، أن الدولة أصبحت تجبي جميع الزكاة المستحقة دون استثناء، أي المبالغ المستحقة كاملة، وجميع المستحق في جميع أنواع الأموال، سواء كانت أموالاً ظاهرة أو باطنة؛

ج. المرسوم الملكي رقم م/76 بتاريخ 1396/10/30هـ: ألزم بجباية نصف الزكاة الشرعية الواجبة في النقد وعروض التجارة من الخاضعين للزكاة، وعليهم إخراج النصف الآخر بمعرفتهم لمستحقيه، ما عدا الشركات المساهمة، فتجبي الزكاة كاملة. وبالنظر فيما تضمنه هذا المرسوم يتضح أنه أعاد الوضع السابق بالنسبة لزكاة النقد وعروض التجارة، فأوجب جباية نصف المستحق من زكاتها، وأوكل إخراج النصف الآخر لأربابها، واستثنى من ذلك الشركات المساهمة حيث أوجب جباية زكاتها كاملة؛

ح. المرسوم الملكي رقم م/40 بتاريخ 1405/7/2هـ: نص على جباية الزكاة كاملة من جميع الشركات، والمؤسسات وغيرها، والأفراد ممن يخضعون للزكاة.

وبمقتضى هذا المرسوم تكون الدولة قد قررت جباية الزكاة كاملة على جميع أنواع المال، الظاهرة والباطنة، ومن الأفراد الطبيعيين والمعنويين ممن يمارسون نشاطا ذو دخل.

ما يمكن الخروج به من هذا العرض أن السعودية كانت من أوائل الدول التي اهتمت بالزكاة وجبايتها بشكل رسمي، غير أن الاختلاف كان حول طبيعة الأموال التي تكون إلزامية الجمع من قبل الدولة، وهنا يشير المختصون أن نظام الزكاة في السعودية قد أخذ بمبدأ تضيق الأموال التي تجب فيها الزكاة، واقتصرت على الزروع والثمار والأنعام وعروض التجارة<sup>6</sup>.

### الفرع الثاني: مؤسسات الزكاة في المملكة العربية السعودية

يقوم بجمع الزكاة في المملكة العربية السعودية الجهات التالية :

أ. الإمارة: تقوم الإمارة بجمع وتوزيع زكاة الزروع والمواشي والثمار على مستحقيها حسب الأحكام الشرعية المعروفة، وقد بدأت الدولة بتحصيلها منذ 1330هـ، وبالتالي جباية هذا النوع من الزكاة لا مركزي حيث يخضع لكل إمارة باعتبارها مقاطعة إدارية في المملكة، حيث تعرف الإمارة بأنها جهة حكومية تابعة لوزارة الداخلية السعودية تدير الشؤون المدنية لمنطقة جغرافية معينة بالمملكة، ويبلغ عددها 13 إمارة<sup>7</sup>؛

ب. الهيئة العامة للزكاة والدخل: وهي التي تتولى حاليا تحصيل زكاة عروض التجارة والتي تدخل فيها كل الأعمال التجارية والصناعية والخدمية مما تهدف إلى تحقيق الربح بصورة إلزامية. وهي الآن هيئة قائمة بذاتها منذ صدور الأمر الملكي رقم (أ/133) وتاريخ 1437/7/30هـ، الذي نص في البند الحادي عشر منه على تحوّل "مصلحة الزكاة والدخل" لتكون "الهيئة العامة للزكاة والدخل"، ويكون لها مجلس إدارة يرأسه وزير المالية، وللهيئة هيئة شرعية تبت في مختلف القضايا الفقهية التي تثيرها الزكاة في الفترة المعاصرة سواء من ناحية الجباية أو من ناحية مصارف الزكاة. ولإشارة تأسست مصلحة الزكاة والدخل بموجب القرار الوزاري رقم 394 الصادر بتاريخ 1370/8/7هـ الموافق 1951/6/14م، وتتمثل مهامها الأساسية في جباية الزكاة والضرائب داخل المملكة وفقا للقوانين السارية المفعول، والتي عرفت عدة تغييرات. حيث صدر العديد من المراسيم الملكية والمراسيم الوزارية واللوائح التنفيذية التي تبين كيفية تطبيق الزكاة خاصة فيما يتعلق بكيفية تقديرها وحسابها وتوزيعها والعقوبات المترتبة عن مانعها<sup>8</sup>. حاليا تقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بجباية عروض التجارة من رعايا المملكة العربية السعودية، ويعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي معاملة السعوديين، كما أنها تقوم بتحصيل الضريبة من الأفراد غير السعوديين ممن يمارسون النشاط في المملكة العربية السعودية ومن الشركات السعودية المقيمة من حصص الشركاء غير السعوديين فيها، ومن الشركات غير المقيمة التي تمارس العمل في المملكة من خلال منشأة دائمة أو التي تحقق دخلا من مصدر في المملكة. وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بالوظائف التالية<sup>9</sup>:

- جباية الزكاة وتحصيل الضرائب من المكلفين وفقا للأنظمة واللوائح والإرشادات ذات العلاقة؛

- العمل على نشر الوعي لدى المكلفين وتقوية درجة التزامهم الطوعي؛

- توفير خدمات عالية الجودة للمكلفين لمساعدتهم في الوفاء والالتزام بواجباتهم؛

- التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في حدود اختصاص الهيئة؛
  - متابعة المكلفين واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان جباية وتحصيل المستحقات الواجبة عليهم؛
  - تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل الدولية ذات الصلة باختصاص الهيئة.
- وتسير عملية جباية الزكاة في المملكة وفق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2216 بتاريخ 1440/7/7 مؤلفة من ثلاث وأربعين مادة<sup>10</sup>، و تحتوي هذه اللائحة على فصول تشمل ما يلي:
- ضبط تعاريف ومصطلحات مرتبطة بالزكاة؛
  - تحديد وعاء الزكاة لمن يمسون دفاتر تجارية؛
  - التعديلات التي تدخل على نتيجة النشاط؛
  - كيفية حساب الزكاة بالأسلوب التقديري؛
  - قواعد محاسبة الزكاة؛
  - التسجيل وتقديم الإقرار والفحص؛
  - إجراءات الاعتراض والاستئناف؛
  - إجراءات التحصيل.
- وللإشارة فإن الهيئة العامة للزكاة والدخل أدخلت العديد من التعديلات على طرق عملها<sup>11</sup>، خاصة ما تعلق منها بالاعتماد على التقنيات الحديثة للعمل، بإنشاء أرضية رقمية، توفر مجموعة متكاملة من الخدمات الالكترونية لجباية الزكاة، تتضمن ما يلي:
- **التسجيل:** حيث تتيح الأرضية التسجيل الالكتروني للمكلف أو من ينوب عنه كالمحاسبين، مع إتاحة إمكانية تعديل البيانات المالية؛
  - **تقديم الإقرار:** وهو تقديم الإقرارات المتعلقة بالزكاة لفترة زمنية مالية معينة؛
  - **الدفع والاسترداد:** بعد تقديم الإقرار، يتم إنشاء فاتورة السداد وتحتوي على رقم الفاتورة والمبلغ المستحق، وبعدها يمكن للمكلف دفع الزكاة إما كاملة أو يطلب تقسيطها في حالة مواجهة صعوبات في دفعها بالكامل؛
  - **طلب الشهادة:** وهي طلب وثيقة تثبت التزام المكلف بدفع الزكاة للهيئة العامة للدخل والزكاة، ويمن طلبها فوراً أو عند الحاجة إليها؛
  - **تقديم الاعتراضات:** في حالة عدم رضا المكلف بالزكاة عن المبلغ المستحق للزكاة، يمكنه تقديم اعتراض للهيئة ويتم إعادة التقييم وفق الوثائق المرفقة بالطلب.
- وبناء على هذه الخدمات فإن المكلفين بالزكاة من المنشآت أو الأفراد ملزمة بالتسجيل في نظام الهيئة، وتزويدها بالمعلومات الصحيحة وتعبئة الإقرارات وإرفاقها بالوثائق المطلوبة، وسداد الزكاة في وقتها مع الاطلاع باستمرار على وسائل التواصل الخاصة بالهيئة من أجل الاطلاع على جميع المستجدات<sup>12</sup>.



ما يمكن الخروج به من هذا العرض هو أن إخراج الزكاة على عروض التجارة وما يدخل في حكمها إلزامي بقوة القانون في هذا البلد، وهو ما جعل الدولة تهتم بهذا الأمر وتجسد ذلك في إنشاء الهيئة العامة للزكاة والدخل. والجدير بالذكر أن هيئة الزكاة والدخل متخصصة في الجباية فقط، لأن أموال الضرائب توجه إلى وزارة المالية لتمويل الميزانية العامة للدولة، أما أموال الزكاة فيتم تحويلها إلى مصلحة الضمان الاجتماعي وهي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والتي ستكون موضوع بحثنا حيث سنتناول بالدراسة تجربة هذه المصلحة في استخدام أموال الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي في المملكة.

### المحور الثاني: دور وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي في تحقيق التكافل الاجتماعي

تم إنشاء الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية عام 1382هـ بالمراسيم الملكية رقم 18 و 19 الصادرة في 1382/3/18هـ. ولا يفهم من التسمية ما هو سائد في أغلب بلدان العالم من حماية للطبقة العاملة، ولكن هذه الوظيفة تقوم بها مصلحة التأمينات الاجتماعية في المملكة. تولت هذه الهيئة ابتداءً من العام المالي 1383/1382هـ تنظيم مساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة من الأسر والأفراد ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز بالشكل الذي يكفل لهم حداً أدنى من العيش الكريم ويرفع عنهم ذل المسألة ويحفظ كرامتهم. وفي عام 1396 / 1395هـ أصبح مسمى مصلحة الضمان الاجتماعي وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي وهي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة. حالياً وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي أصبحت تابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. يحظى قطاع الضمان الاجتماعي بدعم واهتمام من قبل الدولة، ويتجلى ذلك في المساعدات التي تمنح له إضافة إلى أموال الزكاة المجموعة بما يحقق خدمة كافة المستفيدين من هذا القطاع، حالياً يسير الضمان الاجتماعي في المملكة وفقاً للنظام الصادر في 1427/07/07هـ الموافق لـ 2006/08/01م، والذي يتكون من 24 مادة تبين مختلف الأمور المتعلقة بالضمان الاجتماعي<sup>13</sup>.

### الفرع الأول: موارد وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي

إن المورد الرئيسي لوكالة الوزارة للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، هي أموال زكاة عروض التجارة التي يتم جبايتها بقوة القانون من طرف مصلحة الزكاة والدخل والتي تحول إلى الضمان الاجتماعي أول بأول، عن طريق حساب بنكي مفتوح لها على مستوى مؤسسة النقد العربي السعودي. والجدول التالي يعكس تطور الجباية الزكوية من عروض التجارة.

الوحدة: مليار ريال سعودي

الجدول 01: تطور الإيرادات الزكوية لهيئة الزكاة والدخل

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات زكوية	3.64	4.53	6.59	6.21	6.6	8.5	10
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
إيرادات زكوية	14.92	14.10	14.00	15	21	29	26

\*قيمة متوقعة

المصدر: من جمع الباحثة اعتماداً على:

- 2007/2005 نقلا عن: خالد بن عبيد الظاهري، انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على إيرادات ومصروفات مؤسسة الزكاة، دراسة تحليلية إحصائية مقارنة لمصلحة الزكاة والدخل المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للزكاة" الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة. 29-30 مارس 2010، بيروت لبنان، ص.15.

- 2009/2008: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي، 2009.

- 2011/2010: نقلا من الموقع الإلكتروني لمصلحة الزكاة والدخل.

- الميزانية السنوية للمملكة العربية السعودية 2014-2019

والملاحظ أن جباية أموال زكاة عروض التجارة تنمو من سنة لأخرى، وذلك ناتج عن التزايد المستمر في حجم النشاط التجاري والصناعي والخدمي في المملكة، وهو ما يعني دخول مكلفين جدد تجب عليهم الزكاة إلى جانب المكلفين القدامى. وما تجدر الإشارة إليه هو أن حصيلة الزكاة تتأثر هي الأخرى بالأوضاع الاقتصادية السائدة، فمثلا مع تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 تراجعت الإيرادات الزكوية خلال الفترة 2014-2016، ثم استعادت نموها في باقي السنوات لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2019، غير أن القيمة المتوقع جبايتها في سنة 2020 ستكون أقل نظرا لتداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كورونا على الاقتصاد السعودي شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم. وبالإضافة إلى إيرادات الزكاة فإن الهيئة تعتمد على الدعم الذي تقدمه لها الدولة والصدقات والهبات وأموال زكاة الأفراد الذين يقدمونها للمصلحة بصفة طوعية وليست إلزامية، والتي تودع في حساب مفتوح على مستوى البنك الأهلي التجاري لصالح مصلحة الضمان الاجتماعي. أما المصاريف الإدارية والتشغيلية للهيئة فتتحملها الدولة.

### الفرع الثاني: آليات تحقيق التكافل الاجتماعي من طرف وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي

يبرز دور الوكالة في تحقيق التكافل الاجتماعي باستخدام أموال الزكاة المجموعة بقوة القانون من قبل هيئة الزكاة والدخل من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي يمكن عرضها في العناصر الموالية.

**أولا- البحث الاجتماعي:** يعتبر البحث الاجتماعي من أصعب المراحل في العملية التضامنية، ذلك أنه من الصعب تحديد الفئات المستحقة فعلا. ويتولى هذه المهمة الإدارة العامة للبحث الاجتماعي التي تعتبر إحدى أهم الإدارات الرئيسية بوكالة الوزارة للضمان الاجتماعي. وتعنى بالإشراف على أعمال البحث الاجتماعي إلى جانب متابعة ذلك مع باقي إدارات الوكالة ومكاتب الضمان الاجتماعي لضمان سلامة أعمال البحث الاجتماعي، والعمل على تطويرها والتأكد من سيرها وفق الأنظمة والخطط المرسومة. تتمثل مهامها فيما يلي:

- تفسير مواد نظام الضمان الاجتماعي والعمل على تطويره وإعداد لائحته التنفيذية؛
- وضع وتطوير دليل إجراء البحوث الاجتماعية، واقتراح الخطط والبرامج الكفيلة بتفعيل البحث الميداني؛
- تصميم استمارات ونماذج البحث الاجتماعي المستخدمة في أعمال الضمان الاجتماعي و تطويرها؛
- بحث وتحليل ودراسة الحالات الاجتماعية التي ترفع لها وإبداء الرأي فيها؛



- وضع الأسس والقواعد المنظمة لدراسة عينات من حالات الضمان الاجتماعي للتأكد من سلامة الإجراءات المستخدمة فيها؛

- الإشراف على أعمال البحث الاجتماعي المكتبي والميداني في المكاتب وتقديم التوجيه لها؛

- تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في مجال البحث الاجتماعي والعمل على تنمية مهاراتهم.

وتعتمد الإدارة العامة للبحث الاجتماعي على المصادر التالية في الوصول إلى مستحقي الضمان الاجتماعي:

- ما يرد إليها من مؤسسات الدولة كالديوان الملكي، ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ولي العهد ومختلف الوزارات والدوائر الحكومية؛

- القطاع الخاص، المواطنين والمواطنات، والمستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي؛

- مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في بعض مناطق المملكة.

ومجموع الحالات التي ترد من مكاتب الضمان الاجتماعي توزع على مجموعة من الباحثين الاجتماعيين الذين

يتخصصون في مكاتب محددة، فيتولون دراستها وذلك تحت مراقبة مشرف على المجموعة، أما الحالات التي

ترد من غير مكاتب الضمان الاجتماعي فتسند إلى مجموعة من الباحثين الاجتماعيين دون إحالتها على

المكاتب وذلك لتسهيل العمل وانجازه بسرعة. ويستفيد من الضمان الاجتماعي الفئات التالية:

- النساء سواء العازبات أو المعاقات؛

- الأسر غير المعولة؛

- المرأة بلا عائل سواء كانت مطلقة أو أرملة؛

- العاجزين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت والمعاقين؛

- كبار السن سواء كان شيخ أو مريض معاق؛

- الأيتام من مجهولي النسب أو بدون عائل أو المتخلين عنهم.

من خلال هذا العرض نلاحظ أن إدارة البحث الاجتماعي تلعب دورا كبيرا على مستوى مصلحة الضمان

الاجتماعي في المملكة؛ لأنه يقع على مسؤوليتها تحديد مدى استحقاق الشخص لخدمات الضمان من عدمه.

كما أن المساعدات المقدمة من طرف الضمان هناك ما هو لحالات دائمة كالترمل أو العجز أو الكبر، وهناك

ما هو مؤقت نتيجة ظروف طارئة مؤقتة كدخول العائل للسجن، أو وقوع كارثة بالأسرة... الخ، تنقطع عنه

المساعدة بمجرد زوال العارض الذي أدى إلى فقدانه للدخل.

**ثانيا - المعاشات والإعانات:** وتتكفل بها الإدارة العامة للمعاشات والإعانات وهي هيئة تنفيذية تقوم بتهيئة قرارات

المعاشات الشهرية وتنفيذها، وكذا تهيئة قرارات المساعدات الضمانية المقطوعة وتنفيذها. وسنأخذ فكرة عنهما

فيما يلي:

**أ. المعاشات الضمانية:** المعاش الضماني هو مبلغ منتظم يتقرر للمستفيد بموجب أحكام الضمان الاجتماعي

ويبلغ مقداره حاليا 1000 ريال شهريا للمستفيد الأساسي، و285 ريال شهريا لكل تابع شهريا في حدود 15

فرداً للأسرة الواحدة، وتعتمد في ذلك على جدول المخصصات الذي تعتمده مصلحة الضمان الاجتماعي، وكذا الأمر (أ/98) الصادر في 09-04-1436 هـ القاضي بتعديل سلم المعاشات والمساعدات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 02: مخصصات الضمان الاجتماعي الشهرية

عدد الأفراد	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي
1	1000 ريال	12000 ريال
2	1285 ريال	15420 ريال
3	1570 ريال	18840 ريال
4	1855 ريال	22260 ريال
5	2140 ريال	25680 ريال
6	2420 ريال	29040 ريال
7	2710 ريال	32520 ريال
8	3000 ريال	36000 ريال
9	3280 ريال	39360 ريال
10	3560 ريال	42720 ريال
11	3840 ريال	46080 ريال
12	4130 ريال	49560 ريال
13	4410 ريال	52920 ريال
14	4700 ريال	56400 ريال
15	5000 ريال	60000 ريال

المصدر: موقع وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي

ورغم الجهود المبذولة من طرف الضمان الاجتماعي في السعودية لمساعدة الفئات الهشة، إلا أنها تبقى بعيدة عن متوسط الدخل الشهري للفرد السعودي المقدر من قبل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات خلال سنة 2018 بـ 2741 ريال سعودي ينفق منه ما نسبته 16.3% على بند الأغذية والمشروبات<sup>14</sup>، كما توجد فوارق في الدخل بين الطبقة الغنية وباقي الطبقات، وبين دخل السعوديين والأجانب.

ب. المساعدات الضمانية المقطوعة: يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم الفئات ممن تتميز دخولهم بالمحدودية سواء كانوا مشمولين بالضمان أو غيرهم حتى ولو كانوا عاملين، على أن لا تتجاوز قيمة المساعدة السنوية 30000 ريال سعودي. بلغت هذه المساعدات سنة 2012 ما مقداره 8.5 مليار ريال سعودي موزعة على 609574 حالة ضمانية، وقد انخفضت هذه القيمة إلى 3.10 مليار ريال سعودي سنة 2016 موزعة على 216318 حالة ضمانية، وهذا التراجع كان نتيجة تكثيف عمليات البحث الاجتماعي والتي ينتج عنها إسقاط

غير المستحقين من الضمان. والجدول 3 يبين المبالغ المدفوعة من قبل مصلحة الضمان الاجتماعي في المملكة وعدد الحالات الضمانية المشمولة خلال الفترة 2006-2019.

**الجدول 03: المبالغ المدفوعة من قبل الضمان الاجتماعي للمستفيدين منه الوحدة: مليار ريال سعودي**

السنوات	المبالغ المصروفة	نسبة التغير	عدد المستفيدين	التغير
2005	6.64	-	570000	-
2006	7.44	12.05	606182	6.34
2007	10.77	44,75	758208	25,07
2009	13	20,70	888800	17,22
2010	13.04	0,30	888820	0,002
2012	21.64	65,95	1515957	70,55
2013	23.64	9,24	1567504	3,40
2014	22.34	-5,49	1506061	-3,91
2015	21.18	-5,19	1397155	-7,23
2016	19.49	-7,97	1222411	-12,51
2017	15.21	21.95-	1033123	15.48-
2018	17.28	13.60	944172	8.60-
2019	*24	38.89	*1145063	21.28

\*أرقام مؤقتة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي 2005-2016، وزارة الشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي 2017-2018، الهيئة العامة للإحصاء، و2019 من مصادر متفرقة.

نلاحظ الزيادة الكبيرة في مقدار المبالغ المقدمة من 2006 إلى 2007 نتيجة المرسوم الملكي الصادر في السابع من شهر رجب 1426هـ بزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من 16200 إلى 28000 ريال سعودي في السنة. وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (162) بتاريخ 1427/7/6هـ بالموافقة على نظام الضمان الاجتماعي حيث تم إضافة الفرد الثامن فأصبح الحد الأعلى للمعاش السنوي 31100 ريال سعودي. أما الزيادة في المخصصات المصروفة سنة 2011 فتعود لصدور القرار رقم 11 بتاريخ 1432/1/19هـ المتضمن زيادة معاشات الضمان الاجتماعي بنسبة 10% بحيث أصبح الحد الأعلى للمعاش السنوي 34210 ريال سعودي ويتم ضمان ثمانية أفراد من الأسرة، كما صدر الأمر رقم (20/أ) بتاريخ 1432/3/20هـ القاضي برفع الحد الأعلى لعدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من 8 أفراد إلى 15 فرداً بحيث أصبح الحد الأعلى للمعاش السنوي 58080 ريال سعودي، بينما تراجع المبالغ المصروفة خلال الفترة 2014-2016 رغم رفع المعاشات بمقتضى الأمر (98/أ) الصادر في 09-04-1436هـ، فيعود بصفة

أساسية إلى انخفاض عدد المستفيدين من الضمان والناجحة عن تفعيل التحقيق الاجتماعي بعد إدخال الخدمات الإلكترونية فيه والربط بين مختلف الوزارات والمصالح ووكالة الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يكشف يزيد من احتمال كشف أي تلاعب أو غش في المعلومات الاجتماعية المصرح بها، بينما عادت هذه المعاشات للارتفاع في سنتي 2018 و2019 كما زاد عدد المستفيدين نتيجة تراجع مستويات المعيشة مع استمرار تراجع أسعار النفط، وصدور القرار الملكي بصرف ما يسمى ببديل غلاء المعيشة وهي منحة شهرية تصرف للمواطنين بغرض مساعدتهم على مواجهة تبعات التحول الاقتصادي في الدولة، وقد استفاد منتسبي الضمان الاجتماعي بمبلغ قدره 500 ريال سعودي يدخل مع المعاشات الضمانية ومختلف المساعدات الأخرى شهريا.

وتعتبر المعاشات والمساعدات لمختلف الفئات من الأنشطة الأساسية في الضمان الاجتماعي غير أنه تم استحداث طرقاً أخرى لمساعدة الفئات المعوزة ومساعدتها على مواجهة تكاليف الحياة المتزايدة.

**ثالثاً - البرامج المساعدة:** حرصاً من الدولة السعودية على دعم المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي فقد تم اعتماد البرامج المساندة بموجب الأمر السامي رقم 10003/م بتاريخ 1429/12/19هـ، كما صدر الأمر رقم (20/أ) وتاريخ 1432/3/20هـ بدعم البرامج المساندة بمبلغ 3.5 مليار ريال سعودي لتفعيل تلك البرامج وهي:

**أ - برنامج الدعم التكميلي:** يستهدف هذا البرنامج المواطنين من 18 سنة إلى 35 سنة بشرط أن لا يتجاوز دخله 1725 ريال ولديه أسر لا تقل عن اثنين بما فيهم العائل، وغير مشمول بالتأمينات أو أي مصدر دخل آخر يتعارض مع ضوابط البرنامج، أو ببرنامج حافز، علماً أن حافز هو البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل، وهو مبادرة من الدولة السعودية تهدف من خلالها إلى تقديم مساعدات مالية للفئة التي ليس لها عمل قار وهي في إطار البحث عنه، حيث يستفيد المشمول بهذا البرنامج من مساعدات شهرية قدرها 2000 ريال سعودي شهرياً ولمدة 12 شهراً هجرياً كحد أقصى، وذلك بعد استيفاء الراغب في الاستفادة من البرنامج من الشروط الموضوعية<sup>15</sup>. ومجموع ما خصص لهذا البرنامج هو 271 مليون ريال سنة 2012 استفاد منه ما يقرب 36013 حالة ضمانية؛

**ب - برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي:** يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من العبء المالي عن كاهل المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي وأبنائهم المشمولين بمعاش الضمان الاجتماعي وهم في سن التعليم (6-19) سنة وملتحقين بالتعليم العام. والبرنامج عبارة عن إيداع نقدي في حسابات المستفيدين مرتين في السنة بمبلغ 120 ريال سعودي لكل طالب وطالبة في سن الدراسة لكل فصل دراسي. وحتى يتمكن الطلاب والطالبات من توفير مستلزمات الدراسة قبل بدايتها يصب هذا الدعم للمستفيدين 10 أيام قبل بداية الفصل الدراسي. مجموع ما صرف سنة 2011 قدر بـ 57.81 مليون ريال سعودي، في حين قدر بـ 60.65 مليون ريال سعودي سنة 2012، وكان 139.73 مليون ريال سعودي سنة 2016 استفادت منه 244589 حالة ضمانية؛

ت- برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء: يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من العبء المالي عن كاهل المستفيدين، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي ووزارة المياه والكهرباء ممثلة بهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج وكان ذلك في 1429/10/20هـ<sup>16</sup>. حيث تقوم جميع مكاتب الضمان الاجتماعي بجمع الوثائق لمن تقدم للبرنامج من المستفيدين والمستفيدات وتسجيلها عن طريق نظام الآلي، وإرسالها لشركة الكهرباء لإيداع مبالغ الدعم في حسابات مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي وتكوين قاعدة بيانات خاصة بهم. وللعلم فإن مقدار الدعم المقدم يتوقف على عدد الأسرة المضمونة وكذا طبيعة تصنيف المناخ ما بين حار، معتدل وبارد في مختلف مناطق المملكة، وتهدف الاتفاقية إلى تغطية كل المستفيدين من الضمان الاجتماعي، بلغ عدد المستفيدين من هذا الدعم 453212 حالة ضمانية بمبلغ يفوق 811.54 مليون ريال سعودي سنة 2016؛

ث- برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء: يتم إيداع مبالغ الدعم في حسابات المستفيدين كل يوم 10 من كل شهر هجري. بناء على ما ورد من مصلحة الإحصاءات العامة بتحديد متوسط إنفاق الفرد السعودي على مجموعة الخبز والحبوب ومجموعة البيض في الشهر للأسرة السعودية<sup>17</sup>. بلغ إجمالي المبلغ المصروف في هذا البرنامج خلال سنة 2012 ما مقداره 1.76 مليار ريال سعودي مدفوعة لـ 777215 حالة ضمانية، وارتفعت هذه المساعدات إلى 2.34 مليار ريال سعودي مدفوعة لـ 913241 حالة ضمانية سنة 2016؛  
والجدير بالذكر أن هذه البرامج مدعمة للمعاش والمساعدات التي يحصل عليها المستفيدون من الضمان الاجتماعي من أجل تحسين مستوى معيشة هذه الفئة دون المساس بالمعاش الشهري.

ج- برنامج الفرش والتأثيث: كانت بداية العمل عن طريق برنامج الفرش والتأثيث لمساكن الفقراء من المستفيدين في العام المالي 2006/2005م، وقد كان العمل في بدايته منصب على التعاون مع المؤسسات والهيئات الأهلية التي تُعنى بالإسكان الخيري والتعاون معها في الشأن الاجتماعي<sup>18</sup>. وتعد مشروعات مراكز النمو في منطقة عسير عام 2006 شواهد هامة على التكافل الاجتماعي في السعودية، ومد يد العون والمساعدة لتوفير المسكن المناسب للمعوزين. وهي عبارة عن مراكز حضرية لإسكان المعوزين والفقراء، وبعد انتهاء البناء تم فتح الشوارع وترقيتها وإنارتها وتجهيز الساحات العامة والحدائق ومتابعة التوعية الوقائية والبيئية والمحافظة على استعمالات المرافق والخدمات العامة والمراكز الاجتماعية. وحرصاً على إيجاد فرص عمل تساعد الأسر المتوطنة في مراكز النمو على تأمين مصادر للرزق تم إنشاء ميناء الشراكة الاجتماعية للصيادين من المستفيدين في مركز النمو في خيرية الأمير سلطان بالقحمة على ساحل البحر الأحمر ومنح قوارب الصيد ومستلزماتها لما يقارب 60 صياداً. وتوالت منجزات وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي في تفعيل هذا البرنامج ودعمه وتطويره ليشمل مستفيدي الضمان الاجتماعي، حيث بدأ في العام المالي 2008م الفرش والتأثيث لمساكن المستفيدين على مستوى جميع مكاتب الضمان للحالات التي تثبت الدراسة أحقيتها للفرش والتأثيث من أجل تحسين مستوى المعيشة لهذه الأسر، حتى سنة 2012 قامت وكالة الضمان الاجتماعي بتأثيث وفرش

4452 وحدة سكنية ممنوحة للمعوزين من قبل الهيئات الخيرية، إضافة لفرش وتأثيث أزيد من 12405 وحدة سكنية لمنتسبي الضمان الاجتماعي<sup>19</sup>.

والملاحظ على برامج المعاشات والمساعدات المقدمة من طرف الضمان الاجتماعي أنها تهدف إلى تلبية حاجات هذه الطبقة باستمرار، ولكن هناك نوع آخر من الدعم يقدمه الضمان من أجل تحويل الأسر المستهلكة والمعتمدة على معاشات الضمان الاجتماعي إلى أسر منتجة تعتمد على نفسها وتصبح في المستقبل أسر مساهمة في إخراج الزكاة.

رابعا - برنامج دعم المشاريع الإنتاجية: انطلاقاً من مبدأ التعاون وتحقيقاً لمصلحة المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي. عملت وكالة الضمان الاجتماعي في تنفيذ برنامج دعم مشاريع الأسر المنتجة. حيث شرعت الوكالة في دراسة وتنفيذ العديد من المشاريع الجماعية والفردية التي من شأنها تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الفقيرة والمحتاجة للمساعدة وإيجاد فرص عمل للأسر القادرة على العمل والإنتاج. وتهدف الوكالة من خلال تنفيذ هذه المشاريع إلى:

- تحويل الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من أسر معولة إلى وحدات قادرة على العمل والإنتاج؛  
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من خلال رفع وتحسين مستواها الاقتصادي.

وتعتمد الوكالة على آليتين لتنفيذ هذه البرامج الإنتاجية:

- تقديم الدعم والمساعدة المادية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي الراغبين في العمل والإنتاج؛  
- تأهيل من يمكن تأهيلهم من مستفيدين الضمان الاجتماعي وتنمية قدراتهم وطاقاتهم.

وهناك العديد من المشاريع التي يتم دعمها من قبل هيئة الضمان الاجتماعي ومنها:

أ- مشاريع الأسر المنتجة الفردية: وتتمثل في مساعدة الأسرة على انجاز إحدى الأنشطة التالية: إنتاج العطور الشرقية والبخور، تحضير الأكالات الشعبية وبيعها، صنع الأدوات الجلدية والإكسسوارات التي تشتهر بها المنطقة وتلقى رواجاً كبيراً خاصة في مواسم الحج، إنتاج وبيع الشموع، خياطة الملابس الجاهزة، انجاز محال لبيع الخضار والفواكه؛ بيع الألعاب والجوالات... الخ. بلغ عدد المشاريع الإنتاجية الفردية التي تم دعمها من قبل الوكالة خلال الفترة 2006-2013 ما مقداره 10094 مشروع بتكلفة إجمالية قدرها 178.36 مليون ريال سعودي<sup>20</sup>.

والملاحظ أن هذا النوع من المشاريع قليل التكلفة وهو ما يجعل الضمان الاجتماعي يغطي أكبر عدد ممكن من الأسر العديمة الدخل، كما أنه لا يتطلب مهارات وكفاءات علمية وهو ما يتناسب مع طبيعة المستفيدين من الضمان الاجتماعي من محدودى المستوى التعليمي وعديمي المهارات.

ب- المشاريع الجماعية: وهي تلك المشاريع التي يتم دعمها من قبل الضمان الاجتماعي ليس لأسرة واحدة



وإنما لعدد من الأسر، بلغ مجموع ما انفق عليها من قبل الضمان خلال الفترة 2007-2013 ما يزيد عن 10.3 مليون ريال سعودي، من أهم مجالاتها:

- مشروع صيد الأسماك بمركز القحمة، بمركز عسير والذي أشرنا إليه في موضع سابق من هذا البحث، حيث قام الضمان الاجتماعي بتحمل تكاليف تهيئة رصيف الميناء، واستراحات القوارب وقام بشراء القوارب وكافة المعدات التي يحتاج إليها الصياد وتم تأهيل أكثر من 60 أسرة لممارسة عملية الصيد، وهو ما سمح بارتفاع دخل هذه الأسر؛

- مشاريع أخرى جماعية منها: إنشاء 52 كشك في الحرم المكي لبيع السواك، مشروع المطاعم النسائية، مشروع المشالح الرجالية، مشروع تربية وزراعة الموز... الخ.

غير أن هذا النوع من المشاريع عادة ما يجد معارضة من قبل العلماء في المملكة وهو ما أدى إلى التخلي عنها كاستخدام لأموال الزكاة في بعض السنوات.

### المحور الثالث: تقييم تجربة جمع وتوزيع أموال الزكاة في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الإسلامية التي حاولت أن تعطي إطارا رسميا للزكاة جمعا وتوزيعا، ورغم الايجابيات التي تحملها هذه التجربة، إلا أنها ما زالت تعاني من نقائص.

### الفرع الأول - ايجابيات تجربة جمع وتوزيع أموال الزكاة في المملكة العربية السعودية

تحمل التجربة السعودية في جمع وتوزيع أموال الزكاة عديد الايجابيات يمكن إيرادها في النقاط التالية:

- رغم أن هيئة الزكاة والدخل لا تجمع إلا زكاة عروض التجارة إلا أن حصيلتها متزايدة من سنة لأخرى، وهو ما يدل على أهمية وجود هيئة تتولى عملية جباية الزكاة، ووجود قانون ينظمها؛
- إلزامية جمع أموال عروض التجارة في المملكة ووجود هيئة تتولى عملية الجمع، مكن من ضمان تدفق أموال الزكاة طوال السنة لاختلاف مواقيت دفعها من قبل المكلفين؛
- تولي وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي عملية توزيع أموال الزكاة بالاعتماد على البحث الاجتماعي مكنها من الوصول إلى المحتاج المستحق لأموال الزكاة، بما يزيد من التكافل الاجتماعي من خلال معاشات شهرية وبرامج مساعدات توفر مصدرا مستمرا للدخل للحالات الضمانية المتكفل بها؛
- استخدام كل من هيئة الزكاة والدخل ووكالة الوزارة للضمان الاجتماعي التقنيات الحديثة مكنهما من تسهيل أداء وظائفهما بما يصب في صالح المستفيدين من الضمان.

### الفرع الثاني - النقائص التي تعاني منها هيئة الزكاة والدخل

على الرغم من حصيلة الزكاة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، إلا أن الثروة التي يملكها هذا البلد تأهله لأن تكون حصيلة الزكاة أكبر بكثير مما هو موجود حاليا، وذلك راجع لعدة نقائص تعاني منها هيئة الزكاة والدخل نذكر منها<sup>21</sup>:

- تبعيتها لوزارة المالية السعودية جعل الكثير من المزمكين ينظر إليها بعين الريبة من جهة، كما أن المركزية في اتخاذ القرارات منعها من التطور؛ ولهذا يطالب الكثيرون بضرورة تحويلها إلى هيئة أو مؤسسة عامة مستقلة حتى يمكنها التطور وممارسة صلاحيتها والقيام بواجباتها بمرونة أكبر، وكذلك كسب ثقة الجمهور بمختلف اتجاهاتهم مما يجعلهم يقبلون على إيداع أموال زكاتهم فيها حتى ولو تعلق الأمر بالزكاة غير الإلزامية الجمع من طرفها، وبباقى أنواع الصدقات التي يخرجها الأفراد؛
- ضرورة فتح الباب أمام المجتمع المدني السعودي من أجل المشاركة والرقابة على أعمال هذه الهيئة من خلال الجمعيات الخيرية ومختلف المنظمات والعلماء على اختلاف مشاربهم؛
- قلة فروعها وتمركزها في مناطق محددة من المملكة يجعل باقي المناطق محرومة من خدماتها، ولهذا لابد من تطوير نظام جباية الأموال والعمل على زيادة عدد فروعها بما يضمن تغطية كافية لمناطق المملكة؛
- معالجة الوضعية القانونية للجان الاعتراض الزكوية، وذلك إما بإزالتها وإحالة الشكاوى والتظلمات على الدوائر القضائية المتخصصة، أو تضاف لها صفة القضائية وتكون إحدى مراحل التقاضي، بحيث تكون لها القوة القانونية الملزمة ويتم تكوينها من قضاة إضافة إلى متخصصين في مجال الزكاة ومحاسبية الأعمال حتى يتم النظر في الموضوع من جميع جوانبه؛
- تهمل الهيئة قضية التوعية، فمن المفروض أن لا تكتفي بدور الجسر ما بين المكلفين ووكالة الوزارة للضمان الاجتماعي، وإنما يتعدى دورها إلى القيام بحملات توعية بأهمية الزكاة في خدمة المجتمع والاقتصاد وذلك بالاستعانة بالمتخصصين وبالاعتماد على مختلف وسائل الإعلام الواسعة الانتشار؛
- قلة عدد فروعها جعلها تلاقي صعوبات في حصر المكلفين خاصة الجدد منهم، وهذا ما يستدعي منها ضرورة التنسيق مع مختلف الدوائر الحكومية كوزارة التجارة ووزارة الاقتصاد والصناعة من الهيئات المسؤولة عن منح التراخيص لمختلف الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية؛
- الصعوبات التي تجدها الهيئة في التعامل مع المكلفين والذين يختلف مدى التزامهم الديني من فرد لآخر مما يجعلها تواجه مشاكل في عدم تصريحهم أو التصريح المزور أو عدم دفع الزكاة في مواعيدها المحددة، خاصة مع عدم وجود عقوبات رادعة على من يتأخر أو يماطل في دفع زكاته، وعدم اشتراط وثيقة سداد الزكاة في الكثير من الأمور الإدارية والتجارية وغيرها؛
- إهمال الهيئة لبعض التطورات الحاصلة في عالم المال والأعمال المعاصر والذي أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الأموال لم تكن موجودة من قبل لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف المصلحة في وعاء الزكاة، وهو ما يعني حرمانها من إيرادات إضافية توجه إلى الطبقة الفقيرة والمحتاجة؛
- ما يمكن الخروج به مما ذكر أعلاه أن هيئة الزكاة والدخل ما زالت مطالبة ببذل جهود إضافية في سبيل تحصيل أموال الزكاة في هذا البلد بتحديث أنظمتها وتوسيع فروعها.

### الفرع الثالث - النقائص التي تعاني منها وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي

رغم ما تبذله هذه المصلحة من جهود لضمان مساعدة بعض فئات المجتمع ليس بصورة مؤقتة أو في مناسبات فقط، وإنما بشكل دائم ومستمر، وما تحويل المعاشات من سنوية إلى شهرية إلا دليلاً على ذلك، حتى يتم ضمان تغطية الحاجات الأساسية لهذه الفئات. ولكن ما زالت هذه المصلحة تعاني من نقائص معينة نذكر بعضها منها<sup>22</sup>:

- لا يوجد للضمان الاجتماعي السعودي تعريف محدد أو معين للمستفيد من خدماته، وهو ما يفتح الباب أمام استحقاق الضمان لفئات غير فقيرة والعكس صحيح، وهنا من المفروض أن يكون هناك اتصال وتنسيق وعمل مشترك ما بين مصالح الضمان ومختلف مراكز البحث والجامعات من أجل إنجاز دراسات وبحوث لوضع تعريف محدد ومضبوط لمن يستحق المساعدة، مستمدة من القرآن الكريم حول مصارف الزكاة لأن أموال الضمان أغلبها أموال زكوية، وأخذاً بعين الاعتبار للتطورات الحاصلة في الحياة المعاصرة وتغير الكثير من المفاهيم بما فيها تعريف الفقر وكذلك التطورات في مستويات الأسعار التي تحدد القدرة الشرائية لأي فرد؛
- قلة مبلغ المعاشات المقدمة وعدم كفايتها لسد الحاجات الرئيسية للمستفيدين في ظل الغلاء المتواصل في المملكة العربية السعودية وتزايد عدد السكان من سنة لأخرى؛
- عدم تعاون الضمان مع المساجد ومختلف الجمعيات التي تنشط على مستوى الأحياء والتجمعات السكانية والتي يكون لها دورا بارزا في معرفة الفقراء ومستحقي المساعدة في محيطها وهو ما يجعل خدمات الضمان تصل إلى مستحقيها بالفعل، خاصة إذا علمنا أن هناك الكثير ممن يمارسون أنشطة غير رسمية تدر عليهم دخلا كبيرا ولكنهم لدى الأجهزة الرسمية لا يملكون شيئا مما يضلل الضمان الاجتماعي؛
- محدودية المستوى العلمي لأغلب المستفيدين من الضمان الاجتماعي يجعل تطبيق التطويرات التي أدخلها على نظام التسجيل الآلي صعبة التطبيق وقليلة الفعالية؛
- إهمال الضمان الاجتماعي لقضية التعريف بخدماته حتى تصل لأكثر عدد ممكن من المستفيدين، وفي نفس الوقت توعية المستفيدين بعدم اللجوء للاحتيال والطرق الملتوية للاستفادة من خدماته لأنها أموال زكاة لها مصارفها الشرعية المحددة وسوف يلحقهم العقاب الإلهي إن أخذوها بدون وجه حق؛
- عدم خضوع أعمال الهيئة للمراقبة والمراجعة وهو ما يزرع الشك في أعمالها ويفقدها المصداقية، ويؤثر بشكل مباشر على حصيلة الزكاة المجموعة من طرف مصلحة الزكاة والدخل إذا أحس المزكون أن أموالهم لا تصرف على المستحقين الفعليين؛
- أن الضمان الاجتماعي يركز بشكل أكبر على تقديم المساعدة من خلال المعاشات والبرامج التكميلية بينما برنامج الأسر المنتجة فما زال في بدايته وتخصص له أغلفة مالية قليلة رغم أهميته في خلق مصدر دخل دائم، وتحرير الأفراد والأسر من تبعيتهم للضمان الاجتماعي خاصة بالنسبة لتلك التي تملك أفرادا قادرين على العمل؛

- انكفاء الضمان الاجتماعي على نفسه، واكتفائه بما تجود به أموال الزكاة وبعض مساعدات الدولة، ولكنه يمكنه الذهاب إلى أبعد من ذلك باعتباره هيئة تابعة للدولة فيطلب من القطاع الخاص السعودي والذي يشكل نسبة متزايدة في الاقتصاد السعودي تحمل بعضاً من المسؤولية في مكافحة الفقر والحاجة، وذلك عن طريق توظيف المحتاجين خاصة من ذوي الكفاءات، ورفع الأجور للموظفين حتى تخف حدة الفوارق الطبقيّة ويتم إعادة توزيع الدخل، لأن هذه الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل تعتبر وعاء استهلاكياً هاماً لمنتجات تلك الشركات.

رغم ما يعتري عمل الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية من نقائص، إلا أنه يعتبر تجربة رائدة في مجال مد يد العون والمساعدة للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل بشكل رسمي ومنظم باستغلال أموال الزكاة المجموعة من قبل هيئة الزكاة والدخل. ويبقى العمل مستقبلاً يدور حول تطوير المصلحة لنفسها والاتجاه للتعاون مع الغير في مجال مكافحة الفقر وإعطاء أهمية أكبر للمشاريع المنتجة.

#### الفرع الرابع - الأهداف المستقبلية للضمان الاجتماعي

يسعى الضمان الاجتماعي في المملكة في المستقبل إلى تحقيق ما يلي:

- الوصول إلى المحتاج المتعفف، تحت شعار بدل أن يأتي إلينا الفقير نحن نذهب إليه. ذلك أن هناك الكثير من الفقراء المستحقين لخدمات الضمان الاجتماعي يمنعهم حياءهم من طلب المساعدة، حتى ولو كانوا في أمس الحاجة إليها، في حين هناك من ظروفه أحسن ولكنه لا يتورع في طلبها. ويلجأ الضمان لتحقيق هذا الهدف عن طريق الاعتماد على المعلومات التي ترد إليه من مسؤولي المدارس لنقل المعلومات عن الطلبة والطالبات الفقراء، و غيرها من المؤسسات كالمستشفيات والعيادات الخاصة... الخ؛

- مراعاة السرية والتكتم عن بيانات ومعلومات المستفيدين، وذلك حفظاً لكرامتهم، عن طريق التنسيق مع وزارة الداخلية السعودية للاطلاع على الأحوال المدنية لهم وكذلك المحاكم الشرعية، ومصلحة جوازات السفر وغيرها من الأجهزة الحكومية وذلك حتى لا يكلف المستفيد عناء استخراج الوثائق خاصة بالنسبة للنساء والمرضى وكبار السن؛

- تسهيل وتسريع عملية الحصول على المساعدات والمعاشات وذلك حتى تصل في الوقت المناسب، و يقوم المستفيد بتصرف أموره، خاصة وأن أغلب موارده من الزكاة وهو ما يستدعي صرف هذه الأموال قبل انقضاء السنة المعنية رغم ما في هذا الأمر من جدل فقهي<sup>23</sup>؛

- العمل على حشد الدعم الإضافي لمصلحة الضمان الاجتماعي وذلك بالاعتماد على الأئمة والخطباء في المساجد بتوضيح أهمية الزكاة في التخفيف من حدة الفقر والحاجة، وكذلك التحذير من مغبة الكذب والتزوير الذي يلجأ إليه البعض لاستحقاق المساعدة التي هي من أموال الزكاة، والتي لها مصارف محددة في الإسلام؛

- الاتجاه نحو عقد اتفاقيات مع مختلف الوزارات والأجهزة في المملكة من أجل التخفيف من الضغط على الضمان، كالاتفاق مع وزارة العمل من أجل إعطاء الأولوية في التوظيف للفئات المستفيد أولياً وهم من خدمات

الضمان، وذلك لإتاحة الفرصة لغير القادرين على العمل كالعجزة والنساء الأميات أو ممن لهم أولاد صغار لا تستطيعون تركهن والعمل... الخ.

### الخاتمة

من منطلق أن المال هو مال الله والبشر مستخلفون فيه في الأرض فقد أوجب الله سبحانه وتعالى على المسلم الذي يملك ما لا توفرت فيه شروطا معينة أن يخرج منه مقدار الزكاة، لأن المجتمع وفي كل العصور فيه الفقير وفيه الغني، ومن مسؤولية الغني مساعدة الفقير حتى لا يسود التشاحن والتباغض ما بين أفراد المجتمع الواحد. في إطار تناولنا للتجربة السعودية في جمع وتوزيع الزكاة توصلنا إلى أن فريضة الزكاة في هذا البلد تتخذ طابعا رسميا من خلال تولي هيئة الزكاة والدخل جمعها من المكلفين بها بالاختصار فقط على عروض التجارة، وهو ما مكنها من جمع حصيلة معتبرة من الأموال رغم أن تلك الحصيلة بعيدة عن مقدار الزكاة الحقيقية للاقتصاد السعودي المعروف بثرواته الهائلة وهو ما يثبت الفرضية الأولى لهذه الدراسة. أما عملية توزيعها فتتم من طرف وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي والذي تعمل من أجل مساعدة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل ببرامج مساعدات مباشرة تتخذ طابعا شهريا في شكل معاشات تتناسب وعدد أفراد الأسرة. بالإضافة إلى برامج تكميلية تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمشمولين بالضمان، وكذا برامج تهدف إلى جعل الأسر منتجة بدل مستهلكة عن طريق تمويلها لمشاريع فردية وجماعية للأسر القادرة على العمل المنتج كل حسب المنطقة التي يقطن بها. وهذه البرامج تضمن تقديم دعم مستمر ودائم للحالات الضمانية القائمة، وليس مجرد مساعدات مؤقتة، وهي من الجوانب الإيجابية في هذه التجربة وهو ما يثبت الفرضية الثانية لهذه الدراسة. ورغم ذلك تبقى هذه العملية عرضة لبعض النقائص والتي تتبع إما من طبيعة عمل الوكالة في حد ذاتها أو من المستفيدين أو من البيئة التي تعمل بها والتي تشهد تزايدا في عدد المحتاجين يوما بعد يوم نتيجة غلاء المعيشة وتعدد الحياة المعاصرة.

**نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- تتخذ الزكاة طابعا إلزاميا في المملكة العربية السعودية على مختلف عروض التجارة للسعوديين ومن هم في حكمهم من مواطني مجلس التعاون الخليجي، بينما يخضع الأجانب للضرائب حتى ولو كانوا مسلمين؛
- هيئة الزكاة والدخل هي الهيئة المسؤولة عن جمع الزكاة الإلزامية، دون أن تكون لها سلطة توزيعها والتي توكل لوكالة الوزارة للضمان الاجتماعي؛
- تعتبر حصيلة زكاة عروض التجارة في المملكة معتبرة ولكنها قليلة إذ ما قورنت بالطاقات والإمكانيات التي تملكها هذه الدولة، نتيجة عدم إلزامية جمع باقي أنواع الأموال من دون عروض التجارة وهو ما يحرم المصلحة من وعاء زكوي هام؛
- رغم الجهود التي تبذلها هيئة الزكاة والدخل في إطار تحصيل أموال الزكاة، إلا أنها ما زالت تعاني من نقائص أثرت سلبا على أدائها؛

- تلعب وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي دورا هاما في مساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة للدعم عن طريق استخدام أموال الزكاة؛
- تتخذ المساعدات المقدمة من طرف الوكالة شكل معاشات شهرية أو برامج دعم تكميلية أو مشاريع منتجة من أجل ضمان تغطية الحاجات الضرورية لهذه الطبقات؛
- رغم جهود وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي في مساعدة فئات معينة من المجتمع، إلا أنها ما زالت تعاني من نقائص تحد من فعالية نشاطها منها على الخصوص تزايد عدد المحتاجين وعدم وجود آليات فعالة لفرز المحتاج من غير المحتاج الفعلي.
- توصيات الدراسة:** نختم هذه الدراسة بالتوصيات التالية:
- على هيئة الزكاة والدخل ووكالة الوزارة للضمان الاجتماعي بذل جهود إضافية من أجل معالجة المشاكل والنقائص التي تعانيان منها من أجل تفعيل نشاطهما بشكل أكبر، خاصة ما يتعلق بتطوير آليات العمل، ونشر الوعي بأهمية الزكاة كعبادة ودورها في معالجة الكثير من الظواهر السلبية في المجتمع كالفقر؛
- إعادة النظر من طرف المشرع السعودي في قضية إلزامية دفع الزكاة على عروض التجارة وتوسيعها إلى باقي الأموال في حدود الممكن حتى تزيد حصيلتها بما يضمن العيش الكريم للفقراء، وكذا إعادة النظر في الطبيعة القانونية للهيئتين المدروستين وإعطائهما استقلالية أكبر لكسب ثقة الجمهور السعودي؛
- إعطاء أهمية أكبر للمشاريع المنتجة من طرف وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي حتى يتم تخفيف الضغط عليها، وإتاحة الفرصة للذين لا يستطيعون ممارسة أي نشاط لظروف تمنعهم من ذلك كالعجز أو الشيخوخة أو الإعاقة أو المرض المزمن... الخ؛
- إعطاء الدولة السعودية بعدا دوليا لتجربة جمع وتوزيع الزكاة، كما فعلت الدولة السودانية، عن طريق تأليف الكتب والمقالات وتوثيقها لتسهيل الأمر على الدارسين والمهتمين؛
- من باب الاستفادة من تجارب الغير، فالدولة الجزائرية ممثلة في مختلف الأجهزة الحكومية والمهتمين من الجمعيات وغيرهم مدعوون للاستفادة من التجربة السعودية في مجال جمع وتوزيع الزكاة وتكييفها مع خصائص المجتمع الجزائري حتى تساهم أموال الزكاة في التقليل من حدة الفقر والمشاكل التي تعاني منها طبقة واسعة من المجتمع الجزائري.



## المراجع:

- <sup>1</sup> الجبر، يحيى علي و السهلي، محمد سلطان (2006). "منهجية عمل لجان الاعتراض الزكوية والضريبية في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 20، ع 2.
- <sup>2</sup> بن جلال، بوعلام والعلمي، محمد (12-15 شوال 1410 الموافق 7-10 مايو 1990). "الإطار المؤسسي للزكاة: أبعاده ومضامينه"، وقائع المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في كوالامبور، ماليزيا، وقائع ندوة رقم 22، ص ص. 28-29.
- <sup>3</sup> شحاتة، حسين حسين (شعبان 1427هـ - سبتمبر 2006م). "فقه التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة"، دراسة مقدمة إلى المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجموعة مكافحة الفقر، ص ص. 0-11.
- <sup>4</sup> الخليل، أحمد بن محمد (محرم 1427هـ). "زكاة المدين وتطبيقاته المعاصرة"، مجلة العدل، العدد 29، ص ص. 18-31.
- <sup>5</sup> الجوفان، ناصر بن محمد (2013). تولي مصلحة الزكاة والدخل جباية زكاة الأموال الباطنة في الفقه والنظام. ص ص. 20-23. <https://www.muslim-library.com/dl/books/ar5693.pdf>
- <sup>6</sup> الجبر، يحيى علي و السهلي، محمد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص. 187.
- <sup>7</sup> الموقع الرسمي لوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية (www.moi.gov.sa).
- <sup>8</sup> انظر موقع القانون السعودي (www.Seoudi-law.com).
- <sup>9</sup> الهيئة العامة للزكاة والدخل (سبتمبر 2019). الدليل الإرشادي العام للزكاة، الإصدار 1، ص. 10.
- <sup>10</sup> انظر الموقع الرسمي للهيئة العامة للزكاة والدخل (www.gazt.gov.sa).
- <sup>11</sup> الطائي، أحمد عبيد (24-25 مارس 2007). "تطبيق التقنيات في مصلحة الزكاة والدخل كأحد محاور مشروع التطوير والتحديث"، المملكة العربية السعودية، المؤتمر السابع للزكاة تحت شعار نحو مؤسسة زكوية نموذجية، الكويت، ص ص. 89-101.
- <sup>12</sup> الهيئة العامة للزكاة والدخل (2019). مجلة الزكاة والدخل، العدد 59، ص. 48.
- <sup>13</sup> هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام الضمان الاجتماعي. <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/123ace97-8b0e-40a2-bb6f-a9a700f2b3fd/1>
- <sup>14</sup> الهيئة العامة للإحصاء (2018). مسح دخل وإنفاق الأسرة، ص. 27. [https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr\\_msh\\_nfq\\_wdkhl\\_isr\\_2018\\_nhyy\\_1-5-2019.pdf](https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_nfq_wdkhl_isr_2018_nhyy_1-5-2019.pdf)
- <sup>15</sup> انظر الموقع الرسمي للبرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل (حافز) (www.hafiz.gov.sa).
- <sup>16</sup> هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج (2008). التقرير السنوي، www.mowe.gov.sa، ص. 58.
- <sup>17</sup> مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2007/2006). مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية، www.cdsi.gov.sa.
- <sup>18</sup> مجلة الرياض (الثلاثاء 17 جمادى الأولى 1427 هـ الموافق 13 يونيو 2006). برامج جديدة لدعم المستفيدين من الضمان الاجتماعي، العدد 13868. [www.alriyadh.com/2006/06/13/article162626.htm](http://www.alriyadh.com/2006/06/13/article162626.htm)
- <sup>19</sup> وزارة الشؤون الاجتماعية (1434/1434). الكتاب الإحصائي السنوي، ص. 24.
- <sup>20</sup> وزارة الشؤون الاجتماعية (1435/1434). الكتاب الإحصائي السنوي، ص. 34.
- <sup>21</sup> مجلة الرياض، مرجع سابق.
- <sup>22</sup> مجلة الرياض (الثلاثاء 25 صفر 1431 هـ الموافق 9 فبراير 2010). ندوة الرياض، العدد 15205، [www.alriyadh.com/2010/02/09/article496926.html](http://www.alriyadh.com/2010/02/09/article496926.html)
- <sup>23</sup> الشيخ، نزار محمود قاسم (2006/1427هـ). "القوانين الزمانية والمكانية لدفع الزكاة في الوقت المعاصر"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 19، ع 1، ص ص. 3-43.